E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1993/102
25 February 1993
Original : ARABIC

لجنة حقوق الانسان
الدورة التاسعة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الاساسية في أي جزء من العالم ، مع الاشارة بصفة خاصة إلى البلدان والاقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والاقاليم التابعة

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ وموجهة الى مركز حقوق الانسان من البعثة الدائمة للكويت لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف

يهدي الوفد الدائم لدى الامم المتحدة لدولة الكويت في جنيف أطيب تحياته الى مركز حقوق الانسان بجنيف ، وبالاشارة الى مذكرة الوفد الدائم للعراق في جنيف الواردة في الوثيقة رقم E/CN.4/1993/79 بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بشأن الاسرى والمحتجزين والمفقودين الكويتيين والجنسيات الثالثة في العراق ، يود الوفد أن يوضح ما يلي:

١ - لقد أورد ممثل النظام العراقي في رسالته الى الامين العام للامم المتحدة مقتطفات من احدى وكالات الانباء بأسلوب انتقائي وبدون تمحيص كعادته لتشويه الحقائق المتعلقة بقضية الاسرى والمحتجزين والمفقودين الكويتيين والجنسيات الثالثة في العراق ، حيث أشار الى معلومات مغلوطة منسوبة الى لجنة تابعة لمجلس الامة الكويتي ، وهي "لجنة المرتهنين والمفقودين ورعاية أسر الشهداء" .

٣ - ان تقرير اللجنة لم يتضمن أيا من المعلومات التي أوردها ممثل النظام العراقي في رسالته ، بل على النقيض من ذلك فان التقرير طالب فريق للافراج عن الاسرى يماثل فريق التفتيش عن أسلحة الدمار ، كما طالب بربط العقوبات الاقتصادية باطلاق سراح الاسرى والكشف عن مصيرهم .

٣ - ان اهتمام اللجنة نابع من البعد الانساني للقضية ، الامر الذي لا يدركه المندوب العراقي . فالمعلومات التي يدعيها عن سجناء في الكويت وردت أسمائهم في قائمة المفقودين هي أمر نسجه في مخيلته اذ لم يتضمن تقرير لجنة المرتهنين والمفقودين ورعاية أسر الشهداء مثل هذه المعلومات ، كما ان التقرير لم يتضمن بتاتا أية معلومات عن أطفال محتجزين في مراكز الابعاد .

٤ - ان ممثل النظام العراقي افتقر الى الادلة لدعم ادعاءاته فلجأ الى ترديد مسألة تعدد قوائم الاسرى والمفقودين وهو أمر سبق للكويت أن شرحت أسبابه في رسائل سابقة للسكرتير العام ، ونعيد هنا التأكيد بأن العدوان والاحتلال العراقي للكويت سبب دمارا متعمدا وكبيرا في كل مجالات الحياة ، كما أشارت الى ذلك تقارير الأمم المتحدة ، وتسبب أيضا في تشريد أكثر من ثلثي سكان الكويت الذين لم تستكمل عودتهم الا مع نهاية عام ١٩٩١ . كما أدى دمار البنية التحتية بالكويت نتيجة للغزو العراقي الى صعوبة كبرى في عملية التحقق من وتقصي المعلومات عن الاسرى والمحتجزين والمفقودين . واضافة الى ذلك فان تغير قوائم الاسرى بطبيعة الحال يعود لحذف أسماء من أطلق سراحهم خاصة في الاشهر الاولى التي تلت دحر قوات الاحتلال العراقية وتحرير الكويت .

٥ - تقوم الجهات المعنية بالاسرى والمفقودين بعملية مراجعة مستمرة للقوائم المعتمدة ، وتجري بشأنها اتصالات منتظمة مع عائلات وأقارب الاسرى والمحتجزين والمفقودين ، وتعدل القوائم بناء على نتيجة تلك الاتصالات . وليس هناك تناقض في هذه القوائم اذ ان كل قائمة تسلم للجنة الدولية للصليب الاحمر هي في تاريخ لاحق لسابقتها وتتضمن أعدادا أقل من أسماء الاسرى والمحتجزين والمفقودين وستظل الكويت تقوم بعملية مراجعة مستمرة لهذه القوائم .

٦ - ان تعدد القوائم الكويتية ان دل على شيء فانه يدل على مصداقية الكويت ، حيث أنه لو كان القصد منه الابتزاز السياسي كما يدعي النظام العراقي ، لتمسكت الكويت بقائمة واحدة فقط ولم تكلف نفسها عناء تدقيق ومراجعة القوائم .

٧ - لقد سلمت السلطات الكويتية الصليب الاحمر الدولي مؤخرا ملفات فردية للاسرى والمفقودين مدعمة بوثائق خلفتها سلطات الاحتلال العراقي توضح مكان وتاريخ وظروف اعتقالهم . وهذه الملفات تدحض ادعاءات العراق بعدم وجود أي أسرى ومفقودين لديه لاحتوائها على معلومات مفصلة حول كل أسير ومفقود وتورد بخط يد القوات الغازية ما يريد النظام العراقي طمسه .

ان قضية الأسرى والمحتجزين والمفقودين ليست قضية قوائم واعداد وانما هي قضية انسانية وأخلاقية مما يفسر عدم تمكن النظام العراقي من فهم هذه القضية . وما هذه الرسالة الأخيرة من العراق الا محاولة أخرى من المغالطات لتأجيل الوفاء بالتزامه أمام قرارات مجلس الأمن وعدم الالتزام باتفاقيات جنيف حول الأسرى . اذ ما زال العراق يرفض السماح للجنة الصليب الأحمر بالوصول دون سابق انذار الى جميع السجون وأماكن الاحتجاز ، كما أن العراق ما زال لا يتعاون مع الصليب الأحمر لتقديم التسهيلات اللازمة لتمكينه من جمع المعلومات لتحديد أماكن وجود الأشخاص المفقودين .

ان سلطات النظام العراقي ، بعد تسلمها هذه القوائم الفردية التي تدل دلالة قاطعة على وجود أسرى ومفقودين لديه ، مطالبة بأن تترجم ادعاءها المزعوم بالتعاون الى واقع ملموس للكشف عن مصائر هؤلاء الأسرى والمحتجزين .

هذا ويغدو الوفد الدائم في جنيف ممتنا لو عمل مركز حقوق الانسان على تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الدورة ٤٩ للجنة حقوق الانسان .

مع أطيب التمنيات ،

(توقيع)
السفير
محمد الصلال